

الجلسة الثانية

الجريمة المعاصرة: التحديات الأمنية

الورقة الثانية

السلوك الإجرامي

بين واقع الأمن والمجتمع والضبط الاجتماعي

إعداد

د. محمد بن عبد الله بكر

الورقة الثانية

**السلوك الإجرامي بين
واقع الأمن الاجتماعي والضبط الاجتماعي**

إعداد

د. محمد بن عبد الله البكر

أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد
الرياض - معهد الإدارة العامة

مقدمة

تأخذ العلوم الجنائية الحديثة بالمنظور الاجتماعي للجريمة، والذي يركز على حقيقة مفادها أن الجريمة ليست ظاهرة مجردة تتمثل بفعل أو ارتكاب فعل خاضع لنص تجريمي أو تحريمي يقرر القانون على من يرتكبه عقوبة محددة. إذ أن المفهوم الاجتماعي للجريمة مفهوماً تكاملياً يتخطى الإطار القانوني الصرف، وينظر إلى الجريمة أيضاً على أنها مشكلة سلوكية لدى فرد / أفراد ينتمون أو أنهم جزء من مجتمع معين، تستلزم الدراسة والتحليل المتعمقين بهدف فهم ووعي دوافع وأسباب السلوك الإجرامي والمضاد للمجتمع. إن هذا المفهوم يتناول الجريمة كواقع يرتبط بالعديد من الظروف المعيشية والعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، المهنية والثقافية للمجتمع من جانب وبالفرد وعلاقته بذاته وتفاعله مع غيره من أفراد المجتمع من جانب آخر. إذ يعكس الجانب الأول البعد الرسمي والمتمثل بالإطار التنظيمي والإداري للمجتمع وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (البناء الاجتماعي). أما الجانب الآخر فيشمل الذات الاجتماعية والمتمثلة بالعلاقة القائمة بين الفرد ونفسه وكذلك العلاقة القائمة بينه وبين المحيط الاجتماعي والأسري من حوله، وهو الذي سوف نطلق عليه (البناء النفسي).

لذا تركز ورقة العمل هذه على دراسة السلوك الإجرامي ضمن بعدي (البناء النفسي) و(البناء الاجتماعي)، مما يضيف على الدراسة واقع وبعد منهجي قد لا يتوافر لكثير من الدراسات التي تتناول السلوك الإجرامي. إذ يؤدي تناول البناء الاجتماعي والنفسي كمتغيرين أساسيين في الدراسة إلى شمولية أكبر من حيث فهم واقعية الفعل الجرمي ومنهجية تحليله وتفسيره.

إن هذا المنطلق الشامل لفهم واقع الفعل الإجرامي يقوم على أساس تحليل الجريمة من خلال تحليل الأسباب الاجتماعية والدوافع الذاتية المؤدية إليها، وليس فقط مجرد النظر إلى الجريمة كفعل قائم بذاته وبمعزل عن مجموع الأسباب والدوافع المرتبطة أصلاً بحدوث السلوك الإجرامي. وفيما يلي تحليل ومعالجة لكيفية العلاقة السببية القائمة بين البناء الاجتماعي والنفسي من جانب والجريمة من جانب آخر.

أولاً: البناء الاجتماعي:

يقوم مفهوم البناء الاجتماعي على أساس تحليل مدى أهمية توفر الظروف والمناخ الملائم اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً للمواطن في المجتمع، والذي من خلاله يستطيع أن يعيش حياة مستقرة وأمنة وكريمة في نفس الوقت. وهو ما يعرف في اختصاص علم الاجتماع الجنائي بـ "الأمن الاجتماعي".

وتجدر الإشارة إلى تعدد العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي والتي تسهم في تحقيق وترسيخ الأمن الاجتماعي للمجتمع، إلا أن من أهم العوامل الفاعلة في بنية الأمن الاجتماعي هي:

١ - تحقيق الاحتياجات الأساسية:

يتم تحقيق وإشباع الاحتياجات الأساسية من خلال توفير الخدمات الرئيسية في المجتمع والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بحياة واستقرار الفرد. من تلك الخدمات ما هو مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية عند الفرد والتي قد يحتاج لها بشكل يومي مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وخدمات الإسكان.

إذ أن توفير مثل هذه الخدمات وبشكل جيد ويسر يلعب دوراً أساسياً في عملية إخراج المواطن من دائرة الانطواء والعزلة الذاتية الضيقة والتي قد تتصف بالأنانية والشك والارتياح مما يولد عنده الشعور بالرفض وعدم القبول (فقدان الحس الاجتماعي) إلى دائرة الارتباط والشعور الجمعي من خلال دعم وتعزيز الانتماء

الاجتماعي عنده مما يولد ويعزز الشعور بالمواطنة.

لذا تقوم عملية الشعور بالمواطنة والانتماء بدور رئيسي في تنمية المعايير الاجتماعية الإيجابية عند الفرد والمتثلة في احترام الأنظمة وحمايتها، واحترام والتقدير بالقيم الاجتماعية المتعارف عليها والسائدة في المجتمع.

٢ - ترسيخ قواعد ومعايير سلوكية وأخلاقية:

من مؤشرات البناء الاجتماعي السليم توافر معايير سلوكية وأخلاقية على درجة من الفهم والإقرار المتقارب بين أفراد المجتمع. حيث أن الفهم والإقرار المتقارب للقواعد والمعايير السلوكية يؤمن للمجتمع درجة عالية من التجانس في إتباع هذه القواعد والمعايير مما يكفل ويضمن درجة عالية من وحدة التماسك والتناغم في البنية الاجتماعية.

علماً أن عملية التجانس في المعايير السلوكية والأخلاقية لا تعني ولا ترتبط على الإطلاق بمفهوم التماثل، وذلك لما يترتب على عملية الالتزام بالتماثل لمعايير أو قواعد سلوكية موحدة في المجتمع التضيق على الحريات الاجتماعية والاعتقادية لبعض أفراد المجتمع أو فئاته.

حيث أن دعم وترسيخ مبدأ التماثل المطلق للمعايير والقواعد السلوكية والقيمية في المجتمع يتتالي أصلاً مع فكرة تعزيز القبول والتعاطف بين أبناء المجتمع الواحد، والتي تقوم في الأساس على مفهوم التسامح الثقافي والقيمي وذلك انسجاماً مع حقيقة الاختلاف العقائدي أو المذهبي أو الثقافي الذي قد يحصل أو يتواجد في المجتمع الواحد.

لذا تهدف فكرة عملية التجانس في المعايير السلوكية والأخلاقية إلى القيام ببلورة الإطار السلوكي العام للمجتمع والذي يراعى فيه حقيقة الاختلاف العقائدي أو المذهبي أو الثقافي لإفراد المجتمع. وكنتيجه لعملية تشكل المعايير السلوكية والأخلاقية العامة تتحدد عملية الضبط الاجتماعي وفقاً لنظام وإطار من المسألة القانونية الرسمية بين المواطن من جانب ومؤسسات الضبط الإداري من جانب آخر.

٣ - تطوير وتحديث أجهزة الأمن:

تقوم أجهزة الأمن بمهام رئيسية وأساسية في كيان البناء الاجتماعي للدولة لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهم المقومات الأساسية لهذا البناء، كالمحافظة على المعايير السلوكية والأخلاقية المرعية، تعزيز ودعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحياتي للمواطنين.

وحيث أن جميع هذه المقومات ترتبط بحياة ونشاطات المواطن اليومية، لذا كثيراً ما يطلق على أجهزة الأمن بأنها دعامة نظام العدالة الاجتماعية، وذلك بسبب قيامها بأدوار ومهام متعددة منها على سبيل المثال: مقاومة الجريمة، المحافظة على الأمن والاستقرار، تقديم الخدمات الاجتماعية، الدوريات والرقابة، التحقيق والاستجواب المبدئي، التحري والبحث الجنائي، مراقبة حركة المرور والسير، توطيد وتحسين العلاقة بين الجمهور والأجهزة الأمنية... الخ.

إن هذه الإشارة المقتضية لبعض المهام والأدوار المتشعبة والمتعددة التي يقوم بها جهاز الأمن تبرز جلياً كبر وأهمية حجم المسؤولية الملقاة على عاتقه فهو العين الساهرة حين تغفو الأعين. إن هذا النشاط الحيوي والواسع لجهاز الأمن يحتم ويفرض استمرارية الرقي به وتفعيل أدائه.

علماً أن تفعيل وتطوير أداء الجهاز الأمني للقيام بشايطه الحيوي لا يتحقق من خلال مسألة التوافر العددي لمنسوبيه فقط، بل يتحقق في الأصل من خلال عملية التحسين والتطوير المستمر لإداء منسوبيه، وذلك عن

طريق التدريب والتعليم المستمر من جانب، وتحديث وسائل الاتصال والانتقال و الأجهزة ذات العلاقة بالتحري والضبط من جانب آخر.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أهمية بلورة ووضع معايير دقيقة تكون المرتكز الأساسي لعملية اختيار منسوبي الأجهزة الأمنية. بحيث يكون الاختيار قائماً في الأسس على المعايير المتعلقة بالاستعداد والقدرات الشخصية من جانب ومستوى التأهيل التعليمي من حيث الاختصاص والتفوق. وذلك وفقاً للأدوار والمهام المناطة بهم مستقبلاً، وبما يتناسب مع طبيعة واختصاص نشاط الجهاز الأمني الذي سوف يعملون به.

٤ - تفعيل النظام القضائي:

يعد وجود نظام قضائي فاعل تتوافر فيه الإجراءات النظامية والعدالة لعملية التقاضي والمحكمة أحد المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي للمجتمع. وبما أن الخصومة في دائرة التقاضي قد تكون بين معتد ومعتدى عليه من أفراد المجتمع أو بين أحد مؤسسات الضبط الإداري وبين منتهكي أو مخترقي الأنظمة المقررة رسمياً.

لذا يعد من مهام النظام القضائي في عملية الضبط الاجتماعي العمل على حفظ وحدة وتكامل البناء الاجتماعي للمجتمع. وذلك من خلال إصدار أحكام قضائية غير متحيزة أو متناقضة بين أطراف الخصومة أو الخصومات وبحيث تكون هذه الأحكام منسجمة ومواكبة لتحقيق الواقع الاجتماعي المعاش للمجتمع. إن هذا الدور المتشعب والذي يقوم به النظام القضائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع المقومات الأساسية للبناء الاجتماعي: (الاستقرار المعيشي، الاستقرار الاقتصادي، الاستقرار الأمني). فإذا كان دور الأجهزة الأمنية المشار إليه سابقاً هو عملية المحافظة على تنفيذ والتقييد بالأنظمة والقوانين المكونة لهذه المقومات، فإن دور الجهاز القضائي يعد أساسياً من حيث أنه مكمل لدور الأجهزة الأمنية وذلك في إيقاع العقوبة والجزاء لمخالفي هذه الأنظمة.

لذا يستلزم تكامل عملية الضبط الاجتماعي للمؤسسات الرسمية "وجود جهاز قضائي قادر وعادل يسهر على تطبيق الأنظمة والقوانين بحق المخالفين والجانحين فيقرر لهم ما يستحقونه من لوم اجتماعي وما يحتاجون إليه من إصلاح وإعادة تأهيل لحياة اجتماعية أفضل" (العوجي، ١٩٨٧: ٣٢٩).

وانطلاقاً من هذا المفهوم الحديث والشمولي للنظام القضائي والذي يتمثل بالقيام بدور أو أدوار تكاملية مع مؤسسات أخرى، يمكن أن نعرف المحكمة والتي تعد مرتكز لمهام الجهاز القضائي على أنها: مؤسسة اجتماعية وإدارية مركبة تتكون من العديد من المؤسسات /الأجهزة المستقلة إدارياً مثل: جهاز القضاء (القاضي)، جهاز الأمن (الشرطة) المؤسسات المعنية بالترافع (محامي الاتهام، محامي الدفاع) وأخيراً الطرف أو الأطراف المختصة بتطبيق ومتابعة نظام إجراءات التدبير الاحترازي في حال استقلالية هذه المؤسسة الأخيرة (البكر، ١٤٢٢).

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من استقلالية هذه المؤسسات من حيث التبعية والمرجعية الإدارية، إلا أن كل منها يقوم بدور متداخل ومتفاعل مع الآخر ومكمل له في تطبيق وإقامة إجراءات الدعوى القضائية خاصة الجنائية منها.

ثانياً: البناء النفسي:

يشير مفهوم البناء النفسي إلى جوانب القدرة والاستعداد عند الفرد والتي من خلالها تقيم مدى درجة

الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين المجتمع وأفراده. حيث يقوم البناء النفسي المتوازن بدور كبير في عملية تهيئة الفرد للانسجام والاندماج مع متطلبات وقيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه.

فالجريمة كسلوك ترتبط في الأساس بفقدان الفرد للحس والشعور الاجتماعي والمتمثل بالأنظمة والقيم والمعايير المشتركة وذلك بسبب خلال أو انحرافات في مقومات الشخصية.

لذا فإن الشخصية اللاسوية هي الشخصية التي تفتقد إلى التوازن النفسي، كما أن عدم التوازن النفسي يؤدي إلى وجود حالة من التناقض بين مصلحة الفرد (تحقيق الذات من خلال الحصول على المتطلبات والاحتياجات الأساسية) والمصلحة العامة (الأنظمة والسياسات العامة للمجتمع).

إن عدم قدرة الأنظمة والسياسات العامة على تحقيق وإشباع الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للفرد، يتمثل بإخفاق برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة في أن تعكس في خطتها الواقع الحقيقي للاحتياجات الرئيسية لإفراد المجتمع والمتمثلة بخدمات التعليم، الصحة، الإسكان، وتوفير فرص العمل... الخ. لذا فإن إخفاق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يحدث عدم انسجام بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة، مما يؤدي إلى عدم احترام الأنظمة والمعايير العامة، بل أن المشكلة قد تتفاقم إذا أدت حالة عدم الانسجام هذه إلى فقدان الفرد الأيمان بمصادقية هذه الأنظمة.

ونظرا لتعدد عناصر مقومات البناء النفسي عند الفرد، لذا فإنه سوف يتم التطرق إلى العناصر الرئيسية التالية:

الارتباط النفسي والعاطفي:

يشير مفهوم الارتباط النفسي والعاطفي إلى مدى إحساس واهتمام الفرد بمشاعر الآخرين ومراعاتها. إذ أن فقدان عنصر الارتباط النفسي والعاطفي (الحس والشعور الجمعي) يؤدي إلى قابلية نشوء وترعرع خصائص الشخصية السيكوباتية عند الفرد

والتي من خلالها يفقد القدرة على الارتباط أو الانسجام مع المجتمع وقيمه.

لهذا فإن ضعف الارتباط النفسي والعاطفي يجعل الفرد عرضة للإصابة بأزمات نفسية عديدة، وتتفاقم هذه الأزمات في حالة عدم مواجهتها. الأمر الذي قد يقود الفرد لتعبير كرده فعل لهذه الأزمات إلى اقرار بعض المظاهر السلوكية الغير سوية مثل: فقدان الرادع الاجتماعي، فقدان الشعور بالعطف، فقدان الشعور بالذنب، عدم المبالاة، الاندفاعية والشراسة وفقدان الشعور الإنساني المرتبط بالرفق. ويعد مجموع هذه المظاهر السلوكية أهم مؤشرات ونوازع الشخصية السيكوباتية (المضادة للمجتمع).

لذا فإن الوعي الاجتماعي باحترام وقبول الأنظمة والمعايير الاجتماعية والتي تحدد وتبلور قواعد السلوك الاجتماعي للمجتمع يعتمد في الأصل على مدى شعور الفرد بارتباطه واهتمامه ومراعاته لمشاعر الآخرين (الحس الجمعي العام). وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة والمدرسة والأصدقاء من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تقوم بدور رئيسي في غرس وتعزيز عنصر الارتباط النفسي والعاطفي عند الفرد.

علما أن الأسرة تقوم بدور أساسي في عملية غرس وتعزيز عنصر الارتباط النفسي والعاطفي عند الفرد. لذا تركز نظرية الضبط الاجتماعي (Social Control Theory) على أهمية توثيق علاقة الارتباط النفسي والعاطفي بين الفرد وأسرته خاصة في مراحل الطفولة والمراهقة. وما ذلك إلا لأن هذه العلاقة تؤثر مستقبلا على الفرد: الاحتفاظ بدرجة عالية من التوازن النفسي والذي بدوره يعزز الشخصية السوية القادرة على تنمية شعور

التقدير والاحترام للذات والآخر.

بروز الأسرة كإطار مرجعي وتقييمي (Frame of Reference) لكثير من سلوكيات الفرد.

لذا فإن إخفاق الأسرة في القيام بدورها في غرس وتعزيز شعور الارتباط النفسي والعاطفي في مرحلتها الطفولة والمراهقة "يعد من أهم العوامل التي تساهم في تكوين شخصية مضطربة وغير متجانسة أو متوافقة مع أنظمة وقيم المجتمع. إن مثل هذا الخلل في التربية الأسرية يؤدي بالفرد إلى تغليب المعايير السلبية لديه نحو المجتمع على المعايير الإيجابية، وهذا بدوره يؤدي إلى استعداد شخصي لانتهاك واختراق أنظمة وقوانين المجتمع" (١).

الالتزام:

يرتبط عنصر الالتزام في البناء النفسي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تعكس علاقة الفرد وتفاعله مع البيئة الخارجية المحيطة به، وتتمثل هذه الأبعاد ب: الوقت، السعي والقدرة، وتعد هذه الأبعاد المرتكزات الأساسية لنشاط الفرد في المجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن عنصر الارتباط النفسي والعاطفي يؤثر بدوره في هذه الأبعاد. إذ أن الفرد الذي يتصف بدرجة عالية من حيث الارتباط النفسي والعاطفي مع أسرته ومجتمعه يكون أكثر قدرة واستعداداً لتوظيف طاقته التوظيف الأمثل من حيث استغلال وقته بالمحاولة والسعي نحو تحقيق قدراته في أداء أو ممارسة أعمال أو نشاطات ينمي ويعزز من خلالها ذاته ويخدم مجتمعه مثل الالتزام نفسياً وعملياً بمواصلة التعليم أو القيام بأداء أعمال مهنية ونشاطات تطوعية معينة.

إن استعداد الفرد للالتزام بتوظيف واستغلال طاقته وجهده وفقاً للأبعاد والمبادئ السابقة يعزز ويدعم الرغبة والاتجاه لديه في الانتظام والمحافظة على تمثل ومحاكاة القيم والمعايير الاجتماعية العامة للمجتمع. كما أن عدم أو ضعف التقيد والالتزام بالقواعد السلوكية المرعية والمألوفة لدى المجتمع يعزز ويدعم الاتجاه الذاتي للفرد في الرغبة لمحاولة ارتكاب واقتراف الأعمال المخالفة للقانون والأنظمة مما يولد الاستعداد الشخصي للسلوك الإجرامي وارتكاب الجريمة (٢).

الاستغراق:

يشير مفهوم الاستغراق وفقاً لنظرية الضبط الاجتماعي إلى عملية تعزيز الرغبة والدافع الشخصي نحو المساهمة والمشاركة الفردية في الأعمال والنشاطات الخيرية خاصة تلك المتوافقة مع الأنظمة والمعايير العامة للمجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم ومبادئ الاستغراق تتأصل ضمن نسق المراحل الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية للفرد. لذا تعد كلا من الأسرة والمدرسة من المؤسسات الرئيسية للضبط الاجتماعي والمعنية بشكل أساسي في بلورة مفهوم الاستغراق وغرس مبادئه عند النشء. فالأسرة تعد " الوعاء الذي يحتضن الإنسان منذ الصغر ويعمل على غرس ونقل القيم، المعايير، الاتجاهات والمفاهيم العامة عن طريق التربية والتوجيه الأخلاقي والاجتماعي لهذه القيم والمفاهيم" (٣).

علما أن مبادئ الاستغراق تتضمن الكثير من الأعمال والنشاطات غير الرسمية والمقرة أساسا ضمن قواعد السلوك الاجتماعي العام. كما أن هذه الأعمال والنشاطات تتنوع، فمنها ما يقع ضمن المحيط المدرسي وذلك من خلال مختلف الأنشطة اللاصفية مثل: جمعيات الخطابة، تحفيظ القرآن، الرسم، الرياضة، المسرح والتمثيل، العزف الموسيقي والجمعيات العلمية.. الخ. إضافة إلى الأعمال التي تقع ضمن الجمعيات التعاونية في الأحياء السكنية والتي تقوم بالعديد من الأنشطة مثل مساعدة كبار السن، تنظيف المساجد. الخ.

لذا فإن تعزيز الدوافع والرغبة الذاتية عند الفرد في المساهمة والمشاركة في الأعمال الاجتماعية المنظمة يعد عاملا هاما في حماية الفرد من احتمالية الانخراط في الأعمال والسلوكيات الغير مشروعة، وذلك لأن الانخراط أو التوظيف الذاتي في الأعمال والنشاطات الاجتماعية المنظمة يستغرق جل وقت الفرد، كما أنه يقوي من درجة التلاحم والتواصل الاجتماعي مع الآخرين.

الإيمان:

يتمثل مفهوم الإيمان في أن الأفراد الذين ينشئون ضمن إطار قيمي متجانس ومتسق مع الأنظمة والمعايير الاجتماعية العامة، أي غير متنافر أو متضارب بين قيم ورؤية الفرد / الجماعة والنظام العام للمجتمع. إذ تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن الأفراد الذين ينشئون في مثل هذا الإطار القيمي المنظم والمتسق يصبح لديهم استعداد أكبر للإيمان والتصديق بها الإطار القيمي وبالتالي تقوى لديهم درجة القناعة والارتباط بهذا الإطار القيمي للمجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة إيمان الأفراد بالإطار القيمي والنظامي للمجتمع تبرز أو تنعكس كثيرا في سلوكيات متعددة مختلفة في أثناء عملية التفاعل والتعامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع مثل: الإيمان بمبدأ ومفهوم: حقوق الغير وأهمية مراعاتها، الخصوصيات أو الاختلاف الفردي أو الجماعي (الفئوي) وأهمية احترامه، تقدير واحترام مبادئ وقواعد النظام الاجتماعي والقانوني.

لذا فإن عدم تربية وتعليم النشء على الإيمان بالإطار القيمي للمجتمع من جانب، أو عدم تعزيز ودعم هذا الإطار من خلال تفعيل وإعمال الأطر القانونية والنظامية المنظمة للمجتمع بشكل عادل وفعال في المجتمع قد يؤدي إلى ضعف الاستعداد الذاتي لاحترام والتقيد بقواعد ومبادئ النظام الاجتماعي والقانوني للمجتمع بشكل عام وخصوصيات وحقوق الغير بشكل خاص.

لهذا فإن ضعف أو عدم تعزيز ودعم عملية الإيمان بالإطار القيمي العام للمجتمع يسهم في بذر الاستعداد الشخصي لاحتمالية ارتكاب أو اقتراف الأفعال والسلوكيات المضادة أو المختلفة مع الإطار القيمي للمجتمع.

المراجع

١. البكر، محمد عبد الله (١٤٢٢). تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ١٦، عدد ٣٢، ٢٤٧-٢٨٠. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
٢. البكر، محمد عبد الله (٢٠٠٤). أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٢، عدد ٢، ٢٦٣-٢٩٥. الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
٣. العوجي، مصطفى (١٩٨٧). دروس في العلم الجنائي، ج١. بيروت، مؤسسة نوفل.